

آراء في العدالة الاجتماعية

للمؤستاذ - سبر فطب

قد يكون اصطلاح : « العدالة الاجتماعية » من مواليد العصر الحديث . ولكن مدلول : « العدالة الاجتماعية » قديم . أقدم من هذا بكثير . والذي لاشك فيه أن الإسلام ، سواء بمبادئه النظرية أو بواقعه التاريخي ، كان أسبق نظام اجتماعي عرفته البشرية ، غني بتقرير مدلول العدالة الاجتماعية ، ثم بتطبيقه في واقع الحياة .

ويكفي لتقرير هذه الحقيقة التاريخية أن نذكر أن مولد الإسلام قد عاصر أواخر عهد الرق وأوائل عهد الإقطاع في تاريخ البشرية ، أو في التاريخ الأوربي على أقل تقدير ، ... والقواعد التي يقوم عليها كلا العهدين هي أبعد ما تكون عن مدلول العدالة الاجتماعية ، والمسافة بينها وبين القواعد التي قام عليها النظام الاجتماعي الإسلامي مسافة شاسعة تقاس بعشرات القرون .

ولقد احتاجت أوربا لكي تخرج نهائياً من عهد الرق ، وتقطع عهد الإقطاع ، وتجتازه إلى الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية ، إلى ثلاثة عشر قرناً منذ مولد الإسلام . بينما كان النظام الإسلامي منذ نشأته يحمل مبادئ لتحقيق العدالة الاجتماعية أفضل وأكثر تقدماً من خير المبادئ التي تضمنتها النظم الثلاثة الأخيرة : الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية — مما سنبينه بعد قليل — والتي تتلاقى أحياناً مع بعض المبادئ الإسلامية تلاقياً جزئياً ، يخيل معه لمن لا يتعمقون الأشياء أن هذه النظم ، أو بعضها ، تتفق في طبيعتها مع النظام الإسلامي . وهو مجرد وهم واشتباه .

وعلى أية حال فإن تضمن النظام الإسلامي لمثل هذه المبادئ — وقد كان مولده معاصراً لأواخر عهد الرق وأوائل عهد الإقطاع — يجزم بأن النظام الإسلامي لم يكن مرحلة تاريخية مهدت لها الأحوال الاجتماعية المعاصرة في العالم أو في

الجزيرة العربية إذ ذاك - كما يزعم بعض الباحثين الغربيين ويتابعهم بعض مقلدة المسلمين - إنما كان نظاماً ذاتياً أنشأته الشريعة الإسلامية ، غير مسبوق ، وغير نابع من الظروف المعاصرة لنشأته ، والدليل البسيط على هذه الحقيقة أن البيئات الأخرى التي تركت للتطور الطبيعي ، قد احتاجت بعد مولد الإسلام إلى نحو عشرة قرون لتشهد نشأة النظام الرأسمالي ، وإلى أكثر من اثني عشر قرناً لتشهد نشأة النظام الاشتراكي وميلاد الفكرة الشيوعية . . وما يزال النظام الإسلامي إلى هذه اللحظة أكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية من هذه النظم كلها ، وما يزال أقدر على التطور وعلى تلبية الحاجات المتجددة للجماعات البشرية من تلك النظم أيضاً . ولعله يحسن هنا أن نذكر شيئاً عن مدلول « العدالة الاجتماعية » في النظم الاجتماعية الثلاثة الأخيرة لنوازن بينه وبين مدلولها في النظام الاجتماعي الإسلامي ، بوجه عام .

لقد كان ميلاد النظام الرأسمالي خطوة كبيرة في تحقيق لون من العدالة الاجتماعية إذا هو قيس إلى النظام الإقطاعي قبله .

ونظام الإقطاع عبارة عن أسلوب من الإنتاج ، الصفة المميزة له هي التبعية الدائمة Serfdom ويعرفونه بأنه نظام في ظله يلتزم المنتج المباشر نحو سيده أو مولاه بأداء مطلوبات اقتصادية معينة ، سواء أكانت تلك المطالب تؤدي على هيئة خدمات يقوم بها ، أو على شكل مدفوعات أو (استحقاقات) يؤديها نقداً أو عيناً . ولتوضيح ذلك نقول : إن المجتمع الإقطاعي ينقسم إلى طبقتين : الأولى وتشمل ملاك الأبعاديات الإقطاعية ، والثانية وتتكون من المزارعين على اختلاف مراتبهم . فمنهم الفلاحون والعمال الزراعيون والعبيد . وإن كان عدد هؤلاء الأخيرين ظل يتناقص باطراد وسرعة . فهؤلاء الفلاحون أي المنتجون المباشرون ، لهم الحق في حيازة مساحة من الأرض يعتمدون عليها بوسائلهم في كسب معاشهم وإنتاج ما يلزمهم من أسباب العيش ، كما يمارسون في بيوتهم الصناعات البسيطة التي تتصل بالزراعة ، ولكنهم في مقابل ذلك يلتزمون بأمور عدة ، مثل الخدمة الأسبوعية في أرض الشريف مع آلهم

وماشيئهم ، والخدمة الإضافية في المواسم الزراعية ، وتقديم الهدايا في الأعياد والمناسبات الخاصة وعليهم كذلك أن يطحنوا غلالهم في المطاحن التي يقيمها الشريف ، وأن يعصروا كرومهم في معصرته .

« وكان الشريف يمارس أمور الحكم والقضاء ، أى إنه يشرف على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى أهل منطقته . كما أن المفروض فيه أنه مسئول عن حماية هؤلاء الفلاحين ، ودفع العدوان عنهم . ومن هنا نجد أنفسنا أمام تبادل في الالتزامات .. وهذا النظام يختلف عن الرق القديم . فالفلاح يقوم بزراعة الأرض مقابل هذه الالتزامات المتبادلة . ولم يعد سلعة تباع وتشترى ، ولم يعد القانون يجيز عقابه بالتعذيب أو الصلب ، واختفت تلك المبارزات الوحشية المألوفة لدى الرومان والتي كان يذهب ضحيتها الأرقاء » (١) .

ومن هنا نجد أن النظام الرأسمالي كان خطوة كبيرة في تحقيق لون من العدالة الاجتماعية كما أسلفنا . ولقد بدأت بذور هذا النظام على أثر الحروب الصليبية ، حينما خرج الأوروبيون من عزلتهم ، واختلطوا بالمسلمين في الشرق ، ورأوا ما عندهم من نظم اجتماعية ، ومن عدالة لا وجود لها في أوروبا ؛ ثم جدت عندهم عوامل اقتصادية أوجدت طبقة جديدة وهي الطبقة « البرجوازية » المؤلفة من التجار . ثم وجد رجال الصناعة ، ونمت الصناعات وأصبحت مصدراً لتجميع الأموال ، وبذلك هدم النظام الإقطاعي . وحل محله النظام الرأسمالي .

إن نقطة التحول في النظام الرأسمالي فيما يختص بتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية ، هي قيام هذا النظام على مبدأ الفردية . أى حرية الفرد في اختيار نوع العمل الذي يريده ، وطريقة الحياة التي يحبها ، والوسيلة التي يستغل بها نشاطه في كافة الميادين ، فلا يصبح مشدوداً إلى الأرض ، ولا تصبح حياة الجماعة سياسياً وقضائياً مرتبطة بمزاج الشريف ، وإنما تنظمها الدولة في ظل قوانين عامة ب مستوى أمامها الجميع ، وتسمح بالمنافسة الحرة القائمة على الجهد الشخصي .

غير أن تقدم النظام الرأسمالي في طريقه ، قد حول المنافسة الحرة إلى نوع من الاحتكار يقضى على المنافسة . كما أن تجمع رؤوس الأموال في ناحية والعمال

(١) كتاب النظام الاشتراكي للدكتور راشد البراوى .

الذين لا يملكون إلا جهدهم في ناحية أخرى ، كاد يرتد بالبشرية إلى لون من عهد الإقطاع ، لأن العمال لم يعودوا يملكون حريتهم حقيقة بازاء قوة رأس المال ، وحل التعارض بين مصالح الطبقتين محل التناسق الذى كان ملحوظاً عند نشأة النظام الرأسمالى .

ولكن لا يفوتنا على أى حال أن نقرر أن هذا النظام كان خطوة كبيرة في تحقيق مدلول العدالة الاجتماعية . وكان التحرر من ربة الأرض . والحرية الفردية هما المدلولان الواضحان للعدالة الاجتماعية في ظل هذا النظام .

أما مدلول العدالة الاجتماعية في النظام الاشتراكي ، فقد جاء كرد فعل طبيعي للاحتكار الذى انتهت إليه المنافسة الحرة في النظام الرأسمالى ، ولتعارض المصالح بين طبقة أصحاب المصانع والطبقة العمالية . ويتمثل في تأمين المرافق المتصلة بالخدمات العامة ، وامتلاك الدولة لموارد الثروة الضخمة التى يعجز الأفراد عن استغلالها ، منعاً للاحتكار . كما يتمثل في امتصاص الثروة الفائضة عن طريق الضرائب التصاعدية المباشرة ، مع ضمان حد أدنى لائق لمستوى حياة الأفراد من حيث العمل والسكن والصحة والتعليم . . . وبذلك تتقارب الفوارق بين طبقات الأمة . . . وذلك مع إبقاء حق الملكية الفردية وحق الحرية الفردية في اختيار نوع العمل ونوع الحياة ونوع الاعتقاد ، ومع اختيار الحكم الديمقراطي من الناحية السياسية .

أما الشيوعية فمدلول العدالة الاجتماعية فيها — كما هي مطبقة — هو تحريم الملكية الفردية إلا في الحدود الاستهلاكية ، وجعل مرافق العمل كلها في يد الدولة ، وتوجيه العمال كل إلى نوع من العمل ليست له الحرية في اختيار سواه ، كما أن العامل ليست له حرية الانتقال من مصنع إلى مصنع ولو كان نوع العمل متحداً ، ما دامت الدولة هي التى تنظم سير العمل . وذلك منعاً لاستغلال صاحب رأس المال للعامل واستغلال ما يسمونه « فائض القيمة » وهو الفرق بين قيمة الجهد الذى يبذله العامل في إنتاج السلعة والسعر الذى تباع به هذه السلعة ، والذي يتجمع شيئاً فشيئاً في يد صاحب رأس المال ، فينتهى إلى تضخم ثروته . . أى إن الدولة تحرم الأفراد جميع حرياتهم الفردية في مقابل حمايتهم من سوء

استغلال التنافس الفردى الذى ينتهى إلى الاحتكار أو استغلال جهود العمال ،
وفى مقابل ضمان الحد المعقول من المطالب المادية . . ويدخل فى هذه الحريات
المنوعة حرية العبادة العلنية وحرية القول وحرية العمل وحرية الاستثمار .

فى مقابل هذه المدلولات المختلفة للعدالة الاجتماعية فى تلك النظم الثلاثة ،
التي سبقها الإسلام جميعاً بنحو عشرة قرون ، نجد مدلولها فى النظام الاجتماعى
الإسلامى أشمل وأقوم ، وأكثر تحقيقاً لما فيها جميعاً من الخير ، وأننى لما فيها
جميعاً من المساوىء .

ان مدلول العدالة الاجتماعية فى النظام الإسلامى ينبع من العقيدة الإسلامية
ذاتها فى أن الله الواحد خلق الناس جميعاً متساوين فى القيمة الإنسانية ، وفى
الحقوق والواجبات . ومن ثم يجب أن لا يقع أى تفاوت بينهم إلا بناء على تفاوت
فى العمل الصالح الذى يؤديه الفرد فى حياة الجماعة . وبشرط ألا يؤدى هذا
التفاوت إلى إيقاع أى ضرر بالجماعة .

ولتحقيق هذا المعنى فى سياسة الحكم جعل التشريع - وهو مصدر التفاوت
فى السلطة - لله وحده وللرسول الذى أرسله الله لبيان شريعته وتنفيذها . بحيث
لا يشرع فرد للجماعة ولا تشرع طبقة فيها لطبقة . إنما يخضع الجميع لشريعة
واحدة ليس من الجائز عقلاً - وهى من عند الله - أن تكون فيها محاباة لفرد
ولا لطبقة ، أو تحقيق لمصلحة ليست عامة للجماعة وجعل نظام الحكم نظاماً
شورياً . يستمد الحاكم فيه سلطته من اختيار الجماعة له . وسلطته هذه مقصورة
على تنفيذ الشريعة . وليس له حق زائد لا يتمتع به فرد من رعاياه .

أما فى الميدان الاجتماعى فقد جعل التكافل هو قاعدة الحياة . ولم يجعله
تكافلاً اقتصادياً فحسب . إنما هو تكافل كامل بين الفرد والجماعة التى يعيش فيها .
وبينه وبين الدولة ، ثم بين الدولة المسلمة وسائر الدول فى سبيل تحقيق العدل
المطلق للجميع .

هذا العدل المطلق يتمتع به كل فرد بنسبة متساوية مع الآخرين سواء أكان
حاكماً أم محكوماً ، عربياً أم غير عربى ، أبيض أم أسود ، مسلماً أم غير مسلم ،

ما دام خاضعاً للنظام الاجتماعى الإسلامى . وهذا النظام يضمن لغير المسلم حرية الاعتقاد وحرية العبادة وحرية « الأحوال الشخصية » ، ويكتفى منه فقط بالخضوع - كالمسلم - للنظام العام فى العقوبات والمعاملات المادية .

وأما فى الميدان الاقتصادى فإن مدلول العدالة الاجتماعية يشمل : حرية الملكية الفردية وحرية الاستثمار وحرية الانتفاع بالمال ولكن يقيد كل حرية منها بمصلحة الجماعة . يقيد مبدأ حرية الملكية الفردية بمبدأ آخر هو أن المال مال الله وأن الله قد استخلف فيه الجماعة . « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ... » . « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه .. » - والشارع - وهو النائب عن الجماعة - هو الذى يملك الأفراد قسطاً من هذه الملكية العامة بعقد خاص - حقيقة أو حكماً - بحيث لا يقوم حق الملكية (كبقية الحقوق) إلا بإثبات^(١) الشارع وبذلك تكون الملكية الفردية طارئة لأصيلة . ويبقى حق الجماعة الأصل قائماً فى استرداد بعض هذه الملكية أو كلها كلما كان ذلك ضرورياً لتحقيق مصلحة للجماعة . أولدفع مضرة ولو متوقعة . والنص : « إذا احتاج المسلمون فلا مال لأحد » وبذلك يحتفظ بمزايا الملكية الفردية التى يحتج بها النظام الرأسمالى ، ولكنه يمنع الضرر الذى ينشأ فى بعض الحالات من إطلاقها كما تحتج الماركسية .

ويقيد مبدأ حرية الاستثمار بمبدأ آخر ، وهو تحريم الربا وتحريم الاحتكار وجواز تأميم بعض المرافق العامة عند الاقتضاء ، وبقدر الحاجة . قياساً على شيوعية الماء والكأ والنار التى ورد بها الحديث : « الناس شركاء فى ثلاث .. الماء والكأ والنار » والنص على تحريم الربا قاطع فى القرآن الكريم : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين - فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب الله ورسوله » . والحديث الصحيح بتحريم الاحتكار قاطع كذلك : « من احتكر فهو خاطىء .. » وبهذا يتقى عيوب حرية الاستثمار ويحقق أهداف المذهب الاشتراكى . ولكن فى حدود مرنة ، تراعى الحاجة وتعمل بقدرها . . . ويزيد عليه تحطيم ذلك الأساس الخاطىء للاقتصاد . نظام الربا المعيب الظالم . الذى لا يتفق مع العدالة . فليس من العدالة أن يربح رأس المال دائماً وأن يكون المدين

(١) « الملكية ونظرية النقد » للاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ العريضة بكلية الحقوق .

معرضاً في الوقت ذاته للربح والخسارة ، بينما هو الذي يبذل الجهد في الاستثمار وصاحب المال مستريح قاعد ، يلد له المال المال .

ويقيد مبدأ حرية الانتفاع بمبدأ الاعتدال . . أى مجانية السرف والترف ، ومجانية البخل والكنز ، مع ترتيب حقوق في المال تبدأ بحق الزكاة ، ومتوسطها ٢.٥٪ من رأس المال في كل عام . وتنتهى بأخذ الفضل كله ، وهو ما يزيد على الحاجة الطبيعية المعتدلة لصاحب رأس المال عند الاقتضاء . يعتمد هذا المبدأ الأخير على الحديث الصحيح : « في المال حق سوى الزكاة » وعلى قوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » وعلى قول عمر بن الخطاب الذي لم ينكره أحد من المسلمين في وقته : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء فرددتها على الفقراء » ولو أن هذه العزيمة لم تنفذ ، ولكن عدم إنكار المسلمين على عمر يفيد تقرير للمبدأ عن طريق الإجماع .

كذلك يتمثل مدلول العدالة الاجتماعية في النظام الإسلامى ، في ضمانه الدولة لحق العمل للقادرين عليه وهذا يتضمن تدريبهم عليه وإيجاد أدوات العمل لتحقيقه . يقرر هذا المبدأ تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم مع رجل جاء يسأله ، فلم يعطه مالا ، إنما هياً له فأساً ، وكلفه أن يذهب فيحتطب بها ، فيبيع ما يحتطبه ويعيش ولا يسأل الناس ، كما كلفه أن يغدو عليه فيخبره عن حاله .

وفي الوقت الذي يقرر فيه الإسلام كفالة حق العمل للقادرين عليه ، يقرر كذلك ضمانه الضروريات لكل فرد حقاً خالصاً لمجرد الولادة والحياة ، سواء قام بالعمل في حالة القدرة أو لم يقم به في حالة العجز . وقد فرض عمر ابن الخطاب للوليد والعاجز والمريض وهم لا يؤدون عملاً .

ولقد أباح الإسلام للمحتاج في سبيل الحصول على الضرورى للحياة أن يقاتل ويقتل من يمنعه عنه وهو في يده . وذهب الإمام ابن حزم في هذا إلى اعتبار المحتاج شهيداً إذا قتل في سبيل الحصول على الضرورى لحياته ، وإلى

اعتبار المانع إذا قتل حينئذ مهدراً دمه ومن أهل النار . كذلك ذهب إلى اعتبار أهل الحلة التي يموت فيها فرد من الجوع قتلة تؤخذ منهم الدية .

ولم يقف الإسلام عند حد ضمانه الضروريات لجميع أفراد الأمة ، إنما ذهب إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بين جميع الأفراد والطبقات . واتخذ لذلك وسائل عملية أشرنا إلى بعضها فيما مضى من مثل تحريم الربا وتحريم الاحتكار - وهما الوسيلتان الباغيتان لتضخم الثروات في جانب والحرمان في الجانب الآخر - ومن مثل تأميم مصادر الثروة قياساً على الماء والكلاء والنار . . . » ويرى المالكية في أشهر أقوالهم أن ليس شيء من الأنواع الثلاثة : المعادن والفلزات والسوائل في محالها (مناجمها) من الأموال المباحة حتى يمتلكها من وجدها واستولى عليها . . وإنما هي ملك للمسلمين استولوا عليها باستيلائهم على أرضها لأنها منها ، وثمرة من ثمراتها ، ولكنها مع ذلك لا تعد تابعة لها ، فلا تملك بامتلاكها ، إذ ليس لمثلها تملك الأرض وتطلب عادة ، فبقيت للمسلمين^(١) .

وذلك حرصاً على تحقيق العدالة الاجتماعية في محيط أوسع من محيط الضرورات . محيط منظور فيه إلى تقريب الفوارق بحيث لا يبقى منها إلا ما يقوم على زيادة في العمل الصالح والجهد المبذول . وحتى هذا فهو مقيد بهذا القيد ، قيد التوازن الاجتماعي في محيط الجماعة .

....

بهذا يحقق الإسلام كافة المزايا التي تريد النظم الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية أن تحققها كل في محيطه . ويمنع كل المساوىء المتخلفة من كل نظام من هذه النظم .

والشيء الظاهر في النظام الإسلامي أنه لا يحاول أن يقف في وجه الميول الفطرية في الإنسان إلا حين تتجاوز منطقة الأمان ، حين تبدأ أضرارها ومفاسدها وهو يضع أسباب الوقاية في مبدأ الأمر بتقرير طرق معينة لاستثمار المال ، وتحريم الطرق التي تسبب تضخم الثروة بغير حق . وبتقرير العمل لكل قادر

(١) كتاب أحكام المعاملات للاستاذ الشيخ على الخفيف الأستاذ بكلية الحقوق .

وتقرير الضروريات الأولية لكل إنسان . وإلى جانب الطرق الوقائية استخدم الطرق العلاجية بتقرير حق الزكاة . ثم حق أخذ الزائد عن الحاجة من المال . ثم حق أخذ المال كله عند الاقتضاء . ولكن في حدود الاقتضاء بلا زيادة . لأن الأصل أن يلتقى كل جهد جزاءه وأن يستمتع صاحبه به ، ما لم تقتض الضرورات الاجتماعية حرمانه جزئياً أو كلياً من ثمرة هذا الجهد ، لمصلحة أعلى من مصلحته الشخصية في بعض الأحيان .

وهذه المرونة هي التي تجعل النظام الاجتماعي الإسلامى أكثر قبولاً للامتداد والحيوية في المستقبل من سائر النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية حتى اليوم . كما أنه كان في الماضى أسبق هذه النظم وجوداً . وهو بعد هذا وذاك أشمل وأوسع آفاقاً « صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ؟ » .

سيد قطب